بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة رقم /٢٢/ المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٠٧/٢٨ " الجلسة الثانية "

تم اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق في ٢٠١٦/٠٧/٢٨، في قاعة الاجتماعات في غرفة التجارة والصناعة بالسويداء، بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة في جلسته رقم ٣٢٢ تاريخ ٢٠١٦/٠٣/٢٨، حسب المادة ٧١ والمادة ١٦٩ من قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم ٧٥٣/ص- ف تاريخ ٢٠١٦/٠٧/٠٣، وتم نشر الدعوة مع كافة البيانات المالية والميزانية العمومية المنتهية بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١، وتقرير مدقق الحسابات الأستاذ مصطفى بديع الجاجة، في صحيفة تشرين رقم ١٢٦٧٩ تاريخ ٢٠١٦/٠٧/١٣، وفي صحيفة الثورة العدد رقم / ١٦١٢٨ / تاريخ ٢٠١٦/٠٧/١٣، وفي صحيفة البعث رقم ١٥٦٠٧ تاريخ ٢٠١٦/٠٧/١٤، وفي جريدة الثورة رقم ١٦١٢٩ تاريخ ٢٠١٦/٠٧/١٤، كذلك عن طريق البريد والفاكس والهاتف، وموقع الشركة على الفيسبوك لاستكمال الدعوة بشكل واسع نظرا للظروف الأمنية الراهنة، وذلك للبحث في جدول الأعمال التالي:

١- كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

٢- الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة من 01/01/2015 ولغاية 31/12/2015، والخطة الإنتاجية والتسويقية لعام 2016 والتصويت على إقرارهما.

٣- الاطلاع على الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 31/12/2015 والتصويت على إقرارها.

٤- الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن الدورة المحاسبية الموقوفة بتاريخ 31/12/2015 ، والتصويت على إقرارها.

٥- مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 31/12/2015 وتقرير مدقق الحسابات والتصويت عليهم، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

٦- انتخاب مدقق حسابات لعام 2016 من المدققين المدرجة أسمائهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

٧- مناقشة مضمون المادة 103 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 التي تنص على " إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع لتقرر إما إطفاء الخسائر، أو تخفيض رأس المال بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا، أو حل الشركة وتصفيتها.

٨- - البحث في إمكانية زيادة رأسمال الشركة بمبلغ / 500.000.000 ل.س/ خمسمائة مليون ليرة سورية من خلال اصدار خمسة ملايين سهم قيمة السهم /100 ل.س/ مائة ليرة سورية وطرحها على الاكتتاب العام.

٩- - البحث في طلب موافقة وزارة المالية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق والأسواق المالية، بإعادة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار الدولي للمحاسبة رقم /٢٩/ نظرا للتضخم المالي الذي حصل وارتفاع أسعار العقارات والمباني وخطوط الإنتاج، لإعطاء صورة حقيقية عن واقع الشركة أمام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وأمام المصارف والتجار والمراجع الاقتصادية والمالية والمساهمين والرأي العام.

١٠- - البحث في إمكانية جدولة قرض المصرف الصناعي على القانون رقم 26 لعام 2015 ودفع أقساطه في الوقت المحدد والاستفادة من إعفاء دفع غرامات التأخير .

١١- - موافقة الهيئة العامة غير العادية على تفويض مجلس الإدارة لدمج الشركة بشركة أخرى من القطاع الخاص أو المشترك أو العام، أو المشاركة مع مستثمر أو مستثمرين جدد لتمويل رأس المال العامل، أو بيع جزء من أصول الشركة وممتلكاتها، للنهوض بالشركة واستمرار العمل .

التسجيل لحضور الاجتماع .

يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور الاجتماع الحضور إلى غرفة التجارة والصناعة بالسويداء قبل افتتاح الجلسة مصطحبين معهم هوياتهم الشخصية وذلك لتسجيل أسمائهم والأسهم التي يحملونها أصالة أو وكالة بموجب كتاب عادي على أن يبرز الوكيل الذي يشترط أن يكون مساهماً صورة عن هوية الموكل الشخصية ليحصل على البطاقة التي تخوله حضور الاجتماع والتصويت فيه ويجب ألا يحمل الوكيل بصفته وكيلاً عدداً من الأسهم يزيد عن (10) % من رأسمال الشركة ، علماً بأن تسجيل الأسهم يوم الاجتماع سيكون في مكان الاجتماع ذاته اعتباراً من الساعة التاسعة صباحاً قبل موعد الاجتماع وحتى بدء انعقاد الجلسة ، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني في الموعد المحدد أعلاه تعتبر الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال

الهيئة العامة العادية مدعوة مرة ثانية للاجتماع في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من نفس يوم الخميس الواقع في ٢٠١٦/٠٧/٢٨ وبنفس المكان المذكور، وبذلك تعتبر الجلسة قانونية مهما كان عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع .

رئيس مجلس الإدارة

السويداء 2016/07/13

افتتح الجلسة السيد شحاذة صلاح الدين رئيس مجلس الإدارة في تمام الساعة الحادية عشرة من يوم الخميس الموافق بتاريخ ٢٠١٦/٠٧/٢٨، بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الوطن الأبرار من عسكريين ومدنيين، وشكر السادة الحضور على مشاركتهم، ثم تابع رئيس الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية، أعمال الجلسة بحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة التالية أسمائهم: شحاذة صلاح الدين، نبيه سعد صبح، صلاح الدين صلاح الدين، معضاد البكفاني، بهيج الطويل، محمد حمزة، عدنان دويعر بدلا عن العضو المستقيل الدكتور تيسير المصري، والسادة المساهمين المدونة أسمائهم في سجل الحضور، وممثلة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيدة ناديا نواف عريج رئيس دائرة الشركات بالسويداء، المسئولة عن مراقبة الاجتماع وقانونيته بموجب كتاب التفويض من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسويداء رقم /٢/٣/٤٠٠/١٣/٢٢/٤٤٦٧/ تاريخ ٢٠١٦/٠٧/٢٨ المعطوف على كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم /١/١٢/١٥٠٠/٧٤٨٥/ تاريخ ٢٠١٦/٠٦/٢٣ ، و اعتذار هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عن حضور الاجتماع وذلك نظرا للظروف السائدة بموجب الكتاب رقم /٧٥٠/ص – إ.م تاريخ ٢٠١٦/٠٧/٠٣ المسجل لدينا بالوارد رقم ٨٢٤٥ تاريخ ٢٠١٦/٠٧/٠٣ ، وبعض الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية.

السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة غير العادية، كلف الأستاذ معضاد حمود البكفاني بتدوين وقائع الجلسة، وكلف الأستاذ ناصر سليمان الدهني، والمهندس بهيج رشيد الطويل، مراقبين للجلسة.

السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة، طلب من مراقبي الجلسة التأكد من اكتمال النصاب القانوني للجلسة الأولى وبعد التأكد من جدول الحضور تبين **بأن نسبة الحضور والتمثيل للجلسة الأولى** أصالة قد بلغت **١.٦٢٩.٣٤١**مليون وستمائة وتسعة وعشرون ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون سهم، ووكالة قد بلغت / **٣٠٧.٣٦٢** ثلاثمائة وسبعة آلاف وثلاثمائة واثنان وستون سهم/ وبذلك أصبح مجموع الحضور الكلي/ **١.٩٣٦.٧٠٣** مليون وتسعمائة وستة وثلاثون ألف وسبعمائة وثلاث أسهم / أي بنسبة حضور قدرها **٤٨.٤١ %** ثمانية وأربعون فاصل واحد وأربعون بالمائة، وبهذه النسبة لم يكتمل النصاب القانوني للجلسة الأولى حسب نص المادة ١٧٠ من قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ " الذي ينص على ما يلي:

نصاب الجلسة وقانونيتها " المادة ١٧٠ الفقرة ١- لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونية ما لم يحضرها مساهمون يمثلون /٧٥%/ على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها.

الفقرة ٢- وإذا لم يتوافر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تنعقد الجلسة في الموعد الثاني المحدد لذلك، وتعتبر الجلسة الثانية قانونية اذا حضرها مساهمون يمثلون /٤٠%/ على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها، **لذلك اعلن السيد رئيس الهيئة العامة بأن الجلسة الأولى قد تأجلت لمدة ساعة واحدة أي للساعة الثانية عشرة ظهرا من نفس اليوم الخميس في 2016/07/28 حسب ما ورد في الدعوة الموجهة للسادة المساهمين وذلك بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني.**

افتتح الجلسة الثانية السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية، في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا من نفس اليوم الخميس الموافق بتاريخ 2016/07/28 بعد التأكد من **نسبة الحضور والتمثيل للجلسة الثانية** التي بلغت أصالة ١.٦٥٣.١٢١ مليون وستمائة وثلاثة وخمسون ألف ومائة وواحد وعشرون سهم، ووكالة قد بلغت / **٣٠٧.٤٦٤** ثلاثمائة وسبعة آلاف وأربعمائة وأربعة وستون سهم/ وبذلك أصبح مجموع الحضور الكلي/ **١.٩٦٠.٥٨٧** مليون وتسعمائة وستون ألف وخمسمائة وسبعة وثمانون سهم / أي بنسبة حضور قدرها **٤٩.٠١ %** تسعة وأربعون فاصل صفر واحد بالمائة، **وبهذه النسبة اكتمل النصاب للجلسة الثانية حسب ما ورد في الفقرة /٢/ من المادة ١٧٠ من قانون الشركات** رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، - وإذا لم يتوافر النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تنعقد الجلسة الثانية في الموعد المحدد وتعتبر الجلسة قانونية بحضور مساهمون يمثلون /٤٠%/ من الأسهم المكتتبة، ونوه بأن قرارات الهيئة يجب أن تكون منسجمة مع نص المادة ١٧١ من قانون الشركات حسب ما يلي:

١ – تصدر الهيئة العامة غير العادية قراراتها بأكثرية أصوات مساهمين يحملون أسهما لا تقل عن ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع.

٢ – ويجب أن تزيد الأكثرية المطلوبة في الفقرة الأولى من هذه المادة على نصف رأس المال المكتتب به في الحالات التالية:

آ – تعديل نظام الشركة الأساسي.

ب – اندماج الشركة في شركة أو مؤسسة أخرى.

ج – حل الشركة.

المادة ١٧٢ – صلاحيات الهيئة:

للهيئة العامة غير العادية الحق بأن تصدر قرارات في الأمور الداخلة ضمن صلاحياتها وفي الأمور الداخلة ضمن صلاحيات الهيئة العامة العادية، وفي الحالة الاخيرة تصدر الهيئة قراراتها وفقا للقواعد المتعلقة بالهيئة العامة العادية.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة من ممثلة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيدة ناديا نواف عريج، التأكد من قانونية الجلسة والموافقة على بدأ أعمالها حسب جدول الأعمال، وبعد أن تأكدت من اكتمال النصاب القانوني في الجلسة الثانية بنسبة ٤٩.٠١% من مجموع الأسهم، أعلنت بأن الجلسة قانونية، ويمكن البدء في أعمالها حسب جدول الأعمال.

١ - **انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة للبدء بالفقرة الأولى من جدول الأعمال المتعلقة بكلمة رئيس مجلس الادارة:**

القى السيد شحادة صلاح الدين رئيس مجلس الإدارة الكلمة التالية:

كلمة رئيس مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، التي تناقش أعمال الشركة عن عام /٢٠١٥/ المنعقدة يوم الخميس بتاريخ ٢٠١٦/٠٧/٢٨ في قاعة الاجتماعات في غرفة التجارة والصناعة بالسويداء

السادة ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، السادة ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، السادة مدققي الحسابات، السيدات والسادة المساهمين، السادة الحضور.

أرحب بكم جميعا في اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، التي تنعقد وللمرة السادسة في ظل الحرب الكونية التي تشنها علينا قوى الاستعمار والصهيونية والدول والأحلاف الإرهابية الموالية لهم وقد انعكست نتائج هذه الحرب سلبا على الصناعة المحلية والاقتصاد الوطني، لذلك الإدارة التنفيذية بالشركة عانت وتعاني الكثير في مجال التصنيع والتسويق بسبب فقدان الكثير من متممات الإنتاج وبسبب التضخم المالي المستمر وعدم توفر السيولة النقدية لتمويل رأس المال العامل بالإضافة لاهتلاك الآلات وخطوط الإنتاج والعقارات التي يفرضها القانون، وفوائد القروض المصرفية وفرق صرف الدولار الذي يشكل رقما كبيرا مقارنة مع الدخل، هذه الامور مجتمعة تحقق خسائر دفترية، كما وأن التضخم الذي زاد من قيمة الخسائر هو نفسه ساهم في ارتفاع اسعار العقارات والالات والتجهيزات وقيمة الأصول الثابتة في الشركة، مما يعطينا الأمل والتفاؤل بالمستقبل خاصة وأن كافة موجودات الشركة لم تزل قائمة وموجودة وبكامل جاهزيتها وبأسعار أفضل بكثير مما كانت عليه سابقا.

- أيها السيدات والسادة مفروض علينا اليوم الصمود والتصدي لهذه الحرب القذرة بكافة الإمكانيات المتاحة محليا ودعم جيشنا البطل وشعبنا العظيم والمقاومة الوطنية والدفاع الوطني وتقديم الشكر للأصدقاء والحلفاء الذين وقفوا معنا من خارج الوطن دفاعا عن بلدنا، والشركة وعمالها جزء لا يتجزأ من أبناء هذا الوطن وعلينا الكثير من المسؤوليات الجسام منها الاستمرار بالعمل والمساهمة بتقديم المنتج الغذائي الذي هو جزء من الأمن الغذائي، والشركة مستمرة بالعطاء مع كل المعاناة التي مرت بها ولم تزل، وصمودنا اليوم هو واجب وطني مطلوب أكثر من أي وقت مضى، ولا يجوز الهروب في مثل هذه المعركة المصيرية خاصة وأن الشركة قادرة على تصنيع كميات كبيرة من المنتج الزراعي المحلي، ولديها البنى التحتية التي تخولها بالقيام بالمهام الصعبة لو تهيأت لها السيولة النقدية التي تعاني منها منذ بداية التأسيس، والتفاؤل والأمل كبير جدا بعد أن نتجاوز هذه المحنة التي ألمت بنا، وطمنكم بأن الشركة مستمرة في العمل والإنتاج والتسويق ضمن الإمكانيات المتاحة، وتدفع الرواتب والأجور وتغطي المصاريف الثابتة، وصمود الشركة واستمرار ها في الإنتاج في هذه الظروف القاهرة هو فخر وشرف كبير لنا جميعا لاننا نساهم ونحافظ على الأمن الغذائي الوطني.

إن الإدارة التنفيذية تبحث دوما عن إيجاد مخرج إيجابي للنهوض بالشركة، لقد فقدنا الأمل من إيجاد قروض جديدة، والقروض إن وجدت فهي تشكل عبأ على الشركة، كذلك لم نتمكن من إيجاد شريك استراتيجي ممول، ولم يبقى أمامنا سوى الاعتماد على الذات، والنصر سيكون حليفنا بإذن الله.

- لا أطيل عليكم أكثر من ذلك لتتمكنوا من الاستماع لتقرير مجلس الإدارة، والميزانية العمومية ولتقرير مدقق الحسابات، ومناقشة البيانات المالية الختامية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١، راجيا أن يكون الحوار المثمر والبناء هو هدفنا دوما من أجل ايجاد الحلول المثلى لشركتنا، مع خالص شكري وتقديري لاصغائكم.

شحاذة صلاح الدين، رئيس مجلس الإدارة

رئيس الهيئة العامة غير العادية

٢ - الفقرة الثانية من جدول الاعمال المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة :

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة غير العادية من السيد نبيه سعد صبح نائب رئيس مجلس الإدارة، تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام ٢٠١٥ هذا نصه:

تقرير مجلس الإدارة لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة عن السنة المالية الموقوفة بتاريخ 31/12/2015 الذي سيناقش في اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية بتاريخ 28/07/2016

السادة ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، السادة ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ، السادة مدقق الحسابات المكلف بتدقيق حسابات الشركة عن عام 2015، السيدات والسادة المساهمون في شركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، السادة الحضور .

باسم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة نرحب بكم في اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية استنادا للمادة /103/ الفقرة /1/ من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 ، ولأحكام النظام الأساسي للشركة، وقرار مجلس الإدارة بجلسته رقم 322 تاريخ 26/03/2016 ، بتوجيه الدعوة للسادة المساهمين لحضور هذا الاجتماع المنعقد اليوم بتاريخ 28/07/2016، وقد تأخرنا في انعقاد هذا الاجتماع بسبب تأخير قسم المحاسبة بتقديم البيانات المالية والحسابات الختامية لعام 2015 لمناقشتها في الهيئة العامة ، وبلغنا وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ومدقق الحسابات بهذا التأجيل غير المقصود ، وتم توجيه الدعوة للسادة المساهمين بالصحف والبعض منهم بواسطة الفاكس ، والهاتف ، والاتصال المباشر لاستكمال الدعوة، كما تمت دعوة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لتسمية مندوبهما لحضور الاجتماع، وتمت دعوة السيد مصطفى بديع الحاجه مدقق الحسابات للسنة المالية 2015، لحضور الاجتماع المقرر انعقاده يوم الخميس الموافق بتاريخ 28/07/2016 في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا، في قاعة الاجتماعات في غرفة التجارة والصناعة بالسويداء لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1- كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

٢- الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة من 01/01/2015 ولغاية 31/12/2015، والخطة الإنتاجية والتسويقية لعام 2016 والتصويت على إقرارهما.

٣- الاطلاع على الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 31/12/2015 والتصويت على إقرارها.

٤- الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن الدورة المحاسبية الموقوفة بتاريخ 31/12/2015 ، والتصويت على إقرارها.

٥- مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 31/12/2015 وتقرير مدقق الحسابات والتصويت عليهم، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

٦- انتخاب مدقق حسابات لعام 2016 من المدققين المدرجة أسمائهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

٧- مناقشة مضمون المادة 103 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 التي تنص على " إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع لتقرر إما إطفاء الخسائر، أو تخفيض رأس المال بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا، أو حل الشركة وتصفيتها.

٨- البحث في إمكانية زيادة رأسمال الشركة بمبلغ / 500.000.000 ل.س/ خمسمائة مليون ليرة سورية من خلال إصدار خمسة ملايين سهم قيمة السهم /100 ل.س/ مائة ليرة سورية وطرحها على الاكتتاب العام.

٩- البحث في طلب موافقة وزارة المالية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق والأسواق المالية، بإعادة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار الدولي للمحاسبة رقم /٢٩/ نظرا للتضخم المالي الذي حصل وارتفاع أسعار العقارات والمباني وحطوط الإنتاج، لإعطاء صورة حقيقية عن واقع الشركة أمام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وأمام المصارف والتجار والمراجع الاقتصادية والمالية والمساهمين والرأي.

١٠- البحث في إمكانية جدولة قرض المصرف الصناعي على القانون رقم 26 لعام 2015 ودفع أقساطه في الوقت المحدد والاستفادة من إعفاء دفع غرامات التأخير .

١١- موافقة الهيئة العامة غير العادية على تفويض مجلس الإدارة لدمج الشركة بشركة أخرى من القطاع الخاص أو المشترك أو العام، أو المشاركة مع مستثمر أو مستثمرين جدد لتمويل رأس المال العامل، أو بيع جزء من أصول الشركة وممتلكاتها، للنهوض بالشركة واستمرار العمل .

أيها السيدات والسادة إن الإدارة التنفيذية التي يرأسها نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام السيد نبيه سعد صبح لعام 2015 قدمت كل ما لديها من جهد لتنفيذ الخطة الإنتاجية والتسويقية التي كانت قد رسمتها، ولكن لم يتوفر لها التمويل المطلوب لتحقيق الهدف لذلك اضطرت للعمل ضمن الإمكانيات المتاحة وتحملت الكثير من المشقات بسب عدم توفر السيولة النقدية وكما هو معلوم لا يمكن لشركة صناعية أن تعمل وتنتج وتسوق إنتاجها إذا لم يكن لديها رأسمال عامل، كما وأن العام المنصرم كانت مواسمه من الفاكهة ضعيفة جدا في المحافظة والشركة لم تتمكن من استجرار الفواكه من خارج المحافظة نظرا لتكاليف النقل الباهظة لذلك كانت الكميات المستجرة من المواد الأولية لهذا العام منخفضة جدا ولولا وجود مواد نصف مصنعة في مستودعات الشركة من العام السابق لكانت أزمة المواد الأولية كبيرة جدا، وفي النتيجة تم استجرار كمية متواضعة جدا من الفواكه بلغت 139.354 مائة وتسعة وثلاثون ألف وثلاثمائة وأربعة وخمسون كيلو غرام، وهذه الكمية قليلة جدا لمصنع طاقته الإنتاجية ثلاثين ألف طن سنويا، وبلغت قيمة المشتريات التي تم استلامها نصف مصنعة وبدون متممات الانتاج 3.429.249 ل.س ثلاثة ملايين وأربعمائة وتسعة وعشرون ألف ومائتان وتسعة وأربعون ليرة سورية تم تصنيعهم وتعبئتهم، وبلغت مبيعات الشركة خلال العام المنصرم 26.635.383 ل.س ستة وعشرون مليون وستمائة وخمسة وثلاثون ألف وثلاثمائة وثلاثة وثمانون ليرة سورية، لذلك نلاحظ بأننا نراوح في نفس المكان بل في حالة تراجع حيث زاد رقم المبيعات بسبب التضخم وارتفاع الأسعار وانخفضت كمية البيع، ولو جمعنا كامل الإنتاج وكامل المبيعات لوجدنا بأنها لا تغطي الرواتب والأجور والمصاريف الثابتة واهتلاك الآلات والمباني وخطوط الإنتاج، بالإضافة لفوائد القروض والتضخم المالي وفرق صرف العملات الأجنبية، كل هذه الأمور ساهمت بزيادة نسبة الخسائر الدفترية لهذا العام.

أيها السيدات والسادة نضطر دوما لتكرار الكلام السابق وذلك للتذكير وليس لتبرير موقف الإدارة إن معاناة الشركة كبيرة جدا وصمود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمؤسسين والمساهمين في هذه الشركة الوطنية منذ بداية التأسيس وقبل الحرب الكونية التي تشنها الدول الكبرى وعملائها في المنطقة على وطننا الغالي سورية منذ ستة سنوات، والحرب الاقتصادية والعقوبات المتلاحقة التي فرضت علينا من قبل هذه الدول، انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى الشركة بشكل خاص لأننا نعاني من فقدان السيولة النقدية التي تحرك عجلة الإنتاج والتسويق، ونعاني مع بعض مؤسسات القطاع العام، وبعض الوزارات، ومع ذلك الشركة صامدة تعمل بصمت ضمن الإمكانيات المتاحة لتوفير ولو جزء بسيط من الأمن الغذائي للمواطنين بأحسن المواصفات وأفضل الأسعار، ولم تزل تدفع رواتب وأجور عمالها وكل ما يترتب عليها من مصاريف ثابتة، و ضرائب ورسوم أكثرها تعسفية وخارج نطاق القانون، وصمود الشركة في هذه المعركة شرف كبير نعتز به ، والهروب من المسؤولية وإغلاق المصنع يعتبر خيانة وطنية.

كما وأن الإدارة التنفيذية حاولت المشاركة مع مستثمر محلي لكنها لم تفلح بذلك حيث أن المستثمر طلب التعاقد مع الشركة بعقد ضمان لمدة خمسة عشرة عام وبسعر زهيد جدا حسب تقدير الاقتصاديين الذين اعتبروا أن المبلغ المعروض لا يكفي لتغطية الاهتلاكات بالشركة، وتبين أيضا بأنه لا يجوز قانونيا بيع أو ضمان الشركات المساهمة المغفلة العامة، بل بيع وشراء الأسهم وزيادة رأس المال والمستثمر رفض المشاركة أو المساهمة، وبذلك ضاعت هذه الفرصة التي بنا عليها لتسيير العام للشركة أملا كبيرة

أيها السادة الشركة تعاني اليوم من التضخم المالي الذي حصل خلال عام 2015، وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية خاصة الدولار الذي كان سبب ارتفاع كافة أسعار المواد الأولية والمواد المتممة للإنتاج، وارتبط سعر المنتج الوطني بسعر صرف الدولار، بالإضافة لزيادة الرواتب والأجور والدعم المعيشي، وارتفاع أسعار الوقود والكهرباء كل ذلك انعكس سلبا على الشركة، ورفع سعر التكلفة وتراجعت المبيعات بالداخل لعدم إمكانية الوصول لبقية المحافظات بسبب الأوضاع الأمنية وارتفاع تكاليف النقل، والبيع والتصدير الخارج متوقف بسبب الحضر الدولي على سوريا وعدم إمكانية المستورد من فتح اعتماد مستندي أو إرسال حوالة بالدولار أو اليورو ، لذلك انحصر البيع والتوزيع داخل المحافظة، ونتيجة ذلك انخفضت كمية الإنتاج وأصبحت المبيعات محدودة لا تكفي لتغطية المصاريف الثابتة الاهتلاكات والضرائب والرسوم مما يجعلنا في خسائر مستمرة، ساهمت في تراجع الشركة وزيادة الخسائر التراكمية، وهنا لا بد من التذكير بأن الشركة تعمل بدون رأسمال عامل منذ بداية التأسيس وهي غير قادرة على شراء حاجتها من المواد الأولية والمواد المتممة للانتاج، واذا ما أنتجت الشركة ولو بنصف طاقتها الانتاجية فكيف يمكن أن تحقق مبيعات وأرباح.

ايها السيدات والسادة إن مجلس الإدارة يدعوكم جميعا في هذه الجلسة لمناقشة أهم المواضيع مضمون المادة ١٠٣ من قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ التي تنص على " إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع لتقرر إما إطفاء الخسائر، أو تخفيض رأس المال بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا، أو حل الشركة وتصفيتها". هذه المادة الجائرة في قانون الشركات مدمرة بالنسبة للشركات الصناعية التي تملك خطوط إنتاج ومباني وعقارات قائمة تدعم مسيرتها فكيف لنا أن نفكر بتصفيتها في ظروف الحرب

وفي ضل التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار الذي انعكس إيجابا على أصولها الثابتة بمبالغ تزيد أضعافا مضاعفة عن خسائرها التراكمية الناتجة عن اهتلاك آلات ومباني وغيرها، لذلك للخروج من هذه الأزمة القانونية يقترح مجلس الإدارة على الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية البحث في إمكانية زيادة رأسمال الشركة بمبلغ / 500.000.000 ل.س/ خمسمائة مليون ليرة سورية من خلال إصدار خمسة ملايين سهم قيمة السهم /100 ل.س/ مائة ليرة سورية وطرحها على الاكتتاب العام اذا كانت زيادة راس المال في مثل هذه الظروف مسموحة قانونيا ، لتتمكن الشركة من العمل والإقلاع بشكل جيد، كذلك يقترح المجلس مناقشة طلب موافقة وزارة المالية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق والأسواق المالية، بالسماح للشركة بإعادة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار الدولي للمحاسبة رقم /٢٩/ نظرا للتضخم المالي الذي حصل وارتفاع أسعار العقارات والمباني وخطوط الإنتاج، لإعطاء صورة حقيقية عن واقع الشركة أمام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وأمام المصارف والتجار والمراجع الاقتصادية والمالية والمساهمين والرأي العام لتشجيعهم على الصمود والاستمرار في العمل والحفاظ على هذه المنشأة الحضارية التي أصبحت اليوم مكسبا للعمال والفلاحين وللوطن، وانتاجها يعتبر فخرا للصناعة الوطنية.أيها السادة المساهمين من القضايا الملحة أيضا البحث في إمكانية جدولة القرض الجاري المدين للمصرف الصناعي على القانون رقم 26 لعام 2015 المتضمن إعفاء المتعاملين من غرامات التأخير وجدولة القرض لمدة لا تتجاوز العشرة سنوات حسب قيمة القرض، وشروط الجدولة دفعة حسن النية بنسبة ٧% من قيمة القرض أي /٧.٠٠٠.٠٠٠ ل.س/ سبعة ملايين ليرة سورية، ومدة الجدولة التي تنطبق علينا /٥ سنوات/ والأقساط نصف سنوية قيمة القسط مع الفائدة بحدود /١٩.٠٠٠.٠٠٠ ل.س تسعة عشرة مليون ليرة سورية كل ستة أشهر والأقساط تشمل رأس المال + الفائدة، ولا يستفيد المتعامل مع المصرف من التسوية وفق أحكام هذا المرسوم من الحصول على أي قروض أو تسهيلات جديدة مباشرة أو غير مباشرة قبل تسديد كامل كتلة الدين وطيلة فترة التسوية، وهذه الشروط ليس بإمكان الشركة أن تنفذها في الوقت الراهن إلا في حال زيادة رأس المال لتتمكن الشركة من زيادة الإنتاج وزيادة المبيعات ودفع ما عليها للمصرف من استحقاق، أو بيع جزء من عقارات الشركة لتسديد قيمة القرض.

السادة المساهمين لا بد من اطلاعكم بأن الشركة حصلت على موافقة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب القرار رقم /2103/ الصادر بتاريخ 26/10/2015 على توفيق مواد النظام الأساسي للشركة مع أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وأصبح نافذا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

كذلك حصلت الشركة على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية على تجزئة الأسهم بموجب القرار رقم /138/ م تاريخ 10 12 2015 بعد أن حصلت الشركة على موافقة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على تعديل النظام الأساسي للشركة بما يتوافق مع قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وتمت تجزئة الأسهم لتصبح قيمة السهم /100 ل.س/ بدلا من /500ل.س/ وبذلك أصبح عدد الأسهم / 4.000.000 سهم/ أربعة ملايين سهم قيمة السهم الواحد مائة ليرة سورية بقيمة إجمالية قدرها /400.000.000 ل.س/ أربعمائة مليون ليرة سورية وأصبح من يملك سهم سابقا قيمته /500 ل.س/ أصبح يملك خمسة أسهم قيمة السهم الواحد /100 ل.س/ وثبت ذلك في السجل الإلكتروني في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وتم الإعلان عن ذلك بالصحف والآن ندعوكم جميعا لاستبدال شهادات الأسهم القديمة بشهادات جديدة حسب التعديلات الجديدة

كذلك حصلت الشركة على موافقة وزارة العمل بموجب القرار رقم 1117تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٩ على تعديل نظام العملين بالشركة بما يتوافق مع قانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠ وتم نشره بالجريدة الرسمية وأصبح نافذا اعتبارا من تاريخ إشهاره.

كذلك لا بد من اطلاعكم بأن المساهمين خالد محمد المجذوب وشقيقه محمد خلدون المجذوب، بعد وفاة والدهم المرحوم محمد حسني المجذوب، قاموا بمطالبة الشركة بدفع المبلغ المتبقي من القرض الذي قدمه المرحوم والدهم البالغة قيمته /280.000 $ / مائتان وثمانون ألف دولار أمريكي، لتسديد جزء من قرض الشركة مع بنك S.B.A الشركة المصرفية العربية في باريس فرنسا، وقد اجتمع مجلس الإدارة وتم الاتفاق معهم على أن يستجروا بضائع سنويا للزكاة بقيمة ثمانون ألف دولار، وتحسم قيمة البضائع التي استجرها والدهم من الشركة قبل وفاته، ويعاد احتساب الفائدة القانونية التي دفعتها الشركة لهم من دون أن تستلم الإشعارات المصرفية، والمبلغ المتبقي تدفعه الشركة بنسبة عشرة آلاف دولار شهريا والشركة دفعت لهم مبلغ /110.000 $ مائة وعشرة آلاف دولار، وتوقفت عن الدفع مدينة لهم بمبلغ تسعون ألف دولار أمريكي ريثما يفوا بالتزاماتهم مع الشركة ، لكنهم لم يلتزموا بالشروط التي تم الاتفاق عليها ورفعوا دعوى قضائية بحق الشركة فصلت لصالح الشركة في محكمة البداية وطعنوا بالحكم أمام محكمة الاستئناف التي فصلت الدعوى لصالحهم، والان طعنا بالحكم امام محكمة النقض، وهذه القضية تشكل خطورة على الشركة إذا نقضت القضية لصالحهم، لذلك اقتضى إعلام الهيئة العامة غير العادية بهذا الحدث.

أيها السيدات والسادة صحيح أننا نخوض حربا شرسة وضروس ولكن هذه الحرب وصلت لنهايتها، ونحن قادمون على انفراج قريب في سوريا بإذن الله وهذا الانفراج سيكون له انعكاسات إيجابية خاصة على محافظة السويداء وسوف تنفتح

أمامنا الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، كما وأن أسعار العصائر المركزة ارتفع عالميا وأصبح من الممكن دخولنا السوق العالمية مجددا بعد رفع الحظر الدولي عن سوريا، لذلك لن نقطع الأمل بأن المستقبل سوف يكون واعدا وبشكل إيجابي.

أما بالنسبة للخطة الإنتاجية والتسويقية لعام 2016 التي أعدتها الإدارة التنفيذية بالتعاون مع إدارة الإنتاج وإدارة التسويق والإدارة المالية هي عبارة عن تصنيع ما أمكن من مواد لتلبية طلبات السوق المحلية ضمن الإمكانيات المالية المتوفرة بالشركة ، مع وجود احتياطي من المكثفات للضرورة الملحة ، وفي حال توفر التمويل اللازم وزاد الطلب فلدينا القدرة الفنية والإنتاجية لتغطية كافة الاحتياجات.

السيدات والسادة الكرام استنادا إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٩٤٣ تاريخ ٢٠٠٦/٠٨/٢٨، ولاسيما المادة ٧ منه والمتعلقة بالإفصاح عن النتائج السنوية حسب تسلسل الأحداث، لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، التي أصبحت هيئة رقابة وإشراف على الشركات المساهمة المغفلة العامة، لذلك لا بد من توضيح بعض النقاط حسب ما يلي:

- إن شركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة مشمولة بقانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ ومركزها الرئيسي مدينة السويداء ولا يوجد لها فروع في الوقت الحاضر ولكن يمكن أن يحصل ذلك في المستقبل كما يحق لها أن تعين ممثلين ووكلاء داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها.
- الطاقة الإنتاجية المعدلة ٣٠٠٠٠ ثلاثون ألف طن، وأنشطة الشركة الرئيسية هي استقبال وتصنيع الفواكه الطبيعية وتحويلها إلى عصائر مركزة لتسويقها محلياً وعالمياً، كما وأن الشركة بعد التأسيس أدخلت خطوط إنتاج جديدة لتعبئة العصائر الطبيعية للاستهلاك اليومي بطاقة إنتاجية كبيرة، كما وأدخلت خطوط لتصنيع الكونسروة، والمربيات ورب البندورة.
- لقد بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي بعد أن انخفضت الخسائر الدفترية لتصبح بحدود 471.335.864 ل.س أربعمائة وواحد وسبعون مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألف وثمانمائة وأربعة وستون ليرة سورية، وأصبحت الميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 31/12/2015، متوازنة في جانبيها بمبلغ 1.178.749.155 ل.س مليار ومائة وثمانية وسبعون مليون وسبعمائة وتسعة وأربعون ألف ومائة وخمسة وخمسون ليرة سورية، وتبين بأن الإدارة التنفيذية لم تتمكن من تنفيذ الخطة الإنتاجية السابقة لعام ٢٠١٥ بسبب عدم وجود التمويل اللازم من جانب والأحداث الدامية والظروف الأمنية التي لم نزل نعاني منها من جانب آخر، والتي انعكست سلبا على أداء الشركة وعلى الاقتصاد الوطني.، وفي النتيجة خسائر المرحلة النهائية بلغت 65.210.779 ل.س خمسة وستون مليون ومائتان وعشرة آلاف وسبعمائة وتسعة وسبعون ليرة سورية.

عدد العمال و الموظفين يتراوح بين (30 – 45) عامل وموظف مسجلين جميعهم بالتأمينات الاجتماعية والعمل، الدائمون منهم يشملهم التأمين الشامل والموسميين يشملهم تامين إصابة عمل.

كما وأن الشركة تدار من قبل مجلس إدارة منتخب مؤلف من سبعة أشخاص وهم السادة :

- شحاذة صلاح الدين .. رئيس مجلس الإدارة.
- نبيه سعد صبح .. نائب رئيس مجلس الإدارة.
- صلاح الدين شحاذة صلاح الدين .. عضو مجلس إدارة مفوض.
- معضاد حمود البكفاني .. عضو مجلس ادارة أمين السر .
- محمد هنيدي حمزة عضو مجلس إدارة.
- تيسير المصري عضو مجلس إدارة .
- بهيج رشيد الطويل عضو مجلس إدارة (غرفة الزراعة بالسويداء).

الإدارة التنفيذية يرأسها السيد نبيه سعد صبح نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام، ورئيسة المحاسبة والإدارة المالية الآنسة مروة أبو سمرة، والآنسة ميس فرج محاسبة ، والآنسة ميسون البكفاني مديرة الإنتاج بالوكالة، والأستاذ وسام الشاطر مدير التسويق والآنسة رشا غانم معاونة مدير التسويق ، والآنسة هلا الغوثاني مديرة إدارية، وما تبقى من أمناء مستودعات وإداريين وفنيين وعمال.

وقد اجتمع المجلس خلال عام 2015 أربعة عشرة جلسة (14) بمعدل أكثر من جلسة شهرية وذلك للاطلاع على واقع العمل في الشركة ومناقشة الأمور الجوهرية من أجل إيجاد الحلول المناسبة ضمن الإمكانيات المتاحة للنهوض في الشركة، أعضاء مجلس الإدارة حصلوا على مكافئات مالية متواضعة حسب النظام الأساسي للشركة أما أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية لم يحصلوا على مزايا ولا مكافئات خلال السنة المالية، ولا تدفع لهم رواتب ولا أجور ولا نفقات سفر داخل أو خارج سوريا ، والأتعاب التي نص عليها النظام الداخلي هي 12000 ل.س اثنا عشرة ألف ليرة سورية سنويا لرئيس مجلس الإدارة، وستة آلاف ليرة سورية 6000 ل.س سنويا لكل عضو، ورئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المفوض وامين السر لا يتقاضون هذا التعويض منذ بداية التأسيس، بعض الأعضاء يتقاضون هذا التعويض، رئيس مجلس الإدارة يصرف له استهلاك بنزين بقيمة (10.000 ل.س) عشرة آلاف ليرة سورية شهريا ،

المدير العام لا يتقاضى راتب شهري، ولكن يصرف له اجور سيارته الخاصة مع الوقود /50.000 ل.س/ خمسون ليرة سورية شهريا.

أما ذوي السلطة التنفيذية من أعضاء مجلس الإدارة والصفات التي يتميزون بها هم السادة:

- شحاذة صلاح الدين، رئيس مجلس الإدارة، نبيه سعد صبح نائب رئيس مجلس الإدارة، صلاح الدين صلاح الدين، عضو مجلس الإدارة المفوض .

- كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة الذين يملكون أكثر من 5 % من أسهم الشركة فهم السادة : شحاذة صلاح الدين، صلاح الدين صلاح الدين، خالد محمد المجذوب، عمر صلاح الدين، محمد خلدون المجذوب.

- الوضع التنافسي للشركة، لا يوجد منافس حقيقي للشركة من حيث تصنيع الفواكه وإنتاج العصائر المركزة ضمن المواصفات العالمية، لأن شركة عصير الجبل الطبيعي هي الشركة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط من حيث الاختصاص، أما من حيث حصتها في السوق الداخلية والخارجية فهي ضئيلة جداً بسبب الحرب الاقتصادية والأوضاع العالمية من جانب وعدم وجود كادر تسويقي في الداخل لعدم توفر السيولة النقدية (رأس المال العامل) لذلك لم تتمكن الشركة من تصنيع شيء يذكر من طاقتها الإنتاجية ولم تتمكن من دخول السوق التنافسية.

- الشركة تعتمد على موردين للمواد الأولية من الأخوة الفلاحين وبعض الضمانين من محافظة السويداء ومحافظة درعا، محافظة ريف دمشق، محافظة حمص، محافظة طرطوس، محافظة اللاذقية، محافظة القنيطرة أما متممات الإنتاج فمنها ما هو موجود محلياً ومنها ما هو مستورد من الخارج، وقد يشكل رقماً **يتجاوز 10 % من إجمالي المشتريات في بعض الأحيان، كذلك بالنسبة للمبيعات أو الإيرادات، توجد شركات قد تحقق لنا نسبة تتجاوز 10 % من قيمة المبيعات أو الإيرادات .**

- إن الشركة تقوم بتطبيق معايير الجودة الدولية ولا تتمتع بأي امتيازات حكومية ما عدا شموليتها بقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعتبر من أولى واهم الشركات من حيث المبدأ في تصنيع المنتج الزراعي السوري، كما وأن الشركة قد حصلت على عدت امتيازات وشهادات دولية أهمها شهادة الأيزو ISO 22000 من شركة DNV العالمية، كذلك حصلت على أول شهادة ISO 22000 في الوطن العربي قاطبة، في صناعة العصائر الطبيعية من الاتحاد العربي للصناعات الغذائية بتاريخ ٢٠٠٨/٠٦/٢٣، التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة.

- لقد صدرت بعض القرارات الحكومية التي كان لها أثر مادي سلبي على الشركة، منها عدم التزام مديرية مالية السويداء بتطبيق قانون الضريبة على الشركات المساهمة المغفلة، التي تدفع ضريبة على الأرباح الحقيقية، والبيانات المالية التي تظهر حقيقة واقع الشركة في كل الدورات المحاسبية المنتهية لكافة السنوات السابقة كانت بكل أسف خاسرة، ومع ذلك مديرية المالية كانت تفرض على الشركة ضرائب سنوية تعسفية بدون وجه حق بلغت قيمتها لغاية عام 2015 مبلغ ١٦.٨٥٧.٥١٦ ل.س ستة عشرة مليون وثمانمائة وسبعة وخمسون ألف وخمسمائة وستة عشرة ليرة سورية، سدد منهم مبلغ ١٥.٥٢٤.٦٧٢ ل.س خمسة عشرة مليون وخمسمائة واربعة وعشرون ألف وستمائة واثنان وسبعون ليرة سورية، مما استدعى إقامة دعوى أمام القضاء الإداري بحق مدير مالية السويداء وبحق وزير المالية، كما تقدمت الإدارة بشكوى أمام الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بسبب عدم التزام مراقب الدخل ومدير المالية بتنفيذ قانون الضريبة لكن بدون جدوى، وبنتيجة الدعوى القضائية صدر حكم قضائي مبرم من قبل القضاء الإداري الأعلى في بداية عام ٢٠١٥ عن تكليف عام 2003 بإلغاء قرار لجنة فرض الضريبة وقرار لجنة إعادة النظر وإعادة الضريبة البالغة مع الفائدة (2.985.000 ل.س) واعادة التكليف من جديد، ولكن مديرية المالية بالسويداء لم تنفذ مضمون الحكم بالشكل الصحيح ولم تعد للشركة حقها وأعادت تكليف عام 2003 بطريقة غير صحيحة بإضافة مبلغ 850.000 تحت شعار فوائد تأخير ولم تلتزم بقرار المحكمة ولا بقرار لجنة التدقيق وصاغوا الأمور كيفما يشاء ودعونا للقيام بعملية تقاص معهم شبه إلزامية حتى لا يلزموا الشركة بدفع فائدة إضافية، ولم يأخذوا بعين الاعتبار القاعدة القضائية التي تقول لا يضار الطاعن بطعنه ، والآن نحن في صدى إقامة دعوى جديدة في قضية قد صدر فيها حكم قضائي مبرم .

- قانون الشركات الجديد رقم 29 لعام 2011 خاصة المادة: / 91/ 103 / 105/ لا تتلاءم مع واقع الشركات الصناعية التي تملك خطوط إنتاج ثابتة ومباني وعقارات وآليات، والشركة متضررة من هذا القانون ومهددة في أي لحظة بالتصفية

- الهيكل التنظيمي للشركة يتألف من الشكل التالي : رئيس، نائب رئيس، مدير عام، مدير إنتاج، مدير معمل، مدير تسويق، المدير المالي، مدير الشؤون الإدارية، أمين المستودع العام، أمين مستودع الإنتاج، طاقم تسويقي، إدارة المخبر وحفظ الجودة، الفنيين والعمال، القسم الأكبر منهم خريجين ويحملون إجازات جامعية ومعاهد متوسطة صناعات غذائية، ميكانيكا، وكهرباء، وعمال الأكثرية منهم يحملون الشهادات الإعدادية والثانوية .

- رئيس مجلس الإدارة السيد شحاذة صلاح الدين يقوم بشراء كميات كبيرة من المواد التي تنتجها الشركة بموجب فواتير نظامية تسجل على حسابه الدائن في الشركة، ليقدمها إلى المؤسسات والجمعيات الخيرية والعائلات المستورة وهدايا إلى المستحقين بلغت قيمتها خلال العام المنصرم 2015 مبلغ 1.251.485 ل.س فقط مليون ومائتان وواحد وخمسون ألف وأربعمائة وخمسة وثمانون ليرة سورية لا غير، لا توجد عقود ولا ارتباطات ولا مشاريع مع أعضاء المجلس ولا المدير العام ولا مع أي موظف.

التبرعات والمنح والعينات والهدايا التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية 2015 قد بلغت قيمتها 279.069 ل.س وتسعة وسبعون الف وتسعة وستون ليرة سورية لا غير وهي عبارة عن عينات وهدايا لأشخاص ولجمعيات خيرية.
المالية الموقوفة بتاريخ 31/12/2015 وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، وحتى لا تتكرر المداخلات فإنني أعطي الفرصة للسيد مدقق الحسابات ليقدم تقريره السنوي الذي يشمل كافة حسابات الشركة والبيانات المالية الموقوفة بتاريخ 31/12/2015 ليتسنى لكم مناقشتها وإعطاء الرأي بالمصادقة عليها . وأخيراً باسم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة نشكر لكم حسن إصغائكم ونأمل أن تكونوا متفائلين بغد أفضل.
كما نتوجه بالشكر الجزيل لكافة العاملين بالشركة من إداريين وفنيين وعمال وللسيد مدقق الحسابات لمتابعته أعمال الشركة وإبداء الملاحظات المثمرة والبناءة، كما نخص بالشكر ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهيئة الأوراق والأسواق المالية، الذين يتابعون معنا مسيرة الشركة، وإن توجيهاتهم المستمرة تستحق الشكر والتقدير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

شحاذة صلاح الدين
رئيس مجلس الإدارة

٣ - **الفقرة الثالثة من جدول الأعمال، المتعلقة بالميزانية العمومية:** طلب السيد رئيس الجلسة دمج الفقرة الثالثة مع الفقرة الرابعة كسبا للوقت، والسيد مدقق الحسابات سيقوم بتلاوة الميزانية وشهادة تدقيق الحسابات والتي هي الأهم، وقد وافق الحضور بالإجماع على سماع تقرير مدقق الحسابات وتلاوة شهادته، كذلك وافقت ممثلة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

٤ - **الفقرة الرابعة من جدول الأعمال، الاستماع إلى شهادة وتقرير مدققي الحسابات عن البيانات المالية والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ :**

طلب السيد رئيس الجلسة من الأستاذ مصطفى بديع الجاجة مدقق الحسابات القانوني المكلف من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم ١٨٦٩/١/١٢/٨٧٥٥ تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٣ والمسجل لدى شركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة تحت رقم /٨٢٠٥/ تاريخ ٢٠١٥/١٠/٧ ، بدلا عن شركة TADMOR التي يرأسها الدكتور حسين القاضي الذي اعتذر عن التدقيق بموجب الكتاب رقم ١٥/٨/١٧ تاريخ ٢٠١٥/٨/١٣ ، أن يتفضل بتلاوة شهادة وتقرير مدقق الحسابات عن البيانات المالية والميزانية العامة الموقوفة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١.

الأستاذ مصطفى بديع الجاجة مدقق الحسابات، شكر السادة المساهمين الحضور ومجلس الإدارة على تكليفهم له بعد موافقة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم ١/١٢/١٨٦٩/٨٧٥٥ تاريخ ٢٠١٥/٠٩/٢٣ بتدقيق حسابات الشركة عن عام ٢٠١٥، وقال سوف أقوم بتلاوة شهادة مدقق الحسابات القانوني وإبداء الرأي عن البيانات المالية والميزانية العمومية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة الموقوفة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١، وفيما بعد من لديه سؤال سوف نجيب عليه والشهادة هي التالية:

جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا

شهادة محاسب قانوني

السادة المحترمين مساهمي شركة عصير الجبل الطبيعي (ش.م.م).

قمت بتدقيق القوائم المالية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة والمتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل و قائمة التغير في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية :

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد و عرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً ووفقاً لمعايير التقارير المالية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ و الحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد و عرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة وموثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات استناداً إلى تدقيقنا باستثناء ما ورد في الفقرتين المشار إليهما أدناه :

أ- تم تحضير البيانات المالية حسب مبدأ استمرارية الأعمال وذلك يتعارض مع المعيار المحاسبي رقم /١/والذي ينص على أنه في حال عدم قدرة الشركة على الاستمرار حسب مبدأ استمرارية الأعمال فإن البيانات المالية يجب تحضيرها حسب مبدأ آخر غير هذا المبدأ ، ويوجد لدينا شك جوهري في مقدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة أعمالها لأن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وجهة نظرنا لا تمكنها الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها للغير ،كما أن الخسائر المدورة للشركة تعدت [illegible]

ب- لم نستلم كتب تؤيد أرصدة المدينين و الدائنين ولم نتمكن من القيام بإجراءات تدقيق بديلة للتأكد من صحة هذه الأرصدة .

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق وتتطلب تلك المعايير التقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني والقيام بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية ،يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق مؤيدة للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية .

وتعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة وفقا للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة .يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية .

الرأي:

باستثناء أي تأثيرات يمكن تترتب حول الفقرتين المشار إليهما أعلاه ، في رأينا أن البيانات المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١٥/١٢/٣١، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبما ينسجم مع نظام الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك في ضوء القوانين و الأنظمة النافذة ذات العلاقة وأقترح المصادقة عليها .

أمور هامة :

تجاوزت خسائر الشركة رأسمالها وقد نصت المادة ١٠٣من قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١على ما يلي :

١-إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها .

٢-إذا أهمل مجلس الإدارة عقد الهيئة العامة المذكورة أو لم يتم انعقادها لعدم توافر النصاب القانوني أو رفضت الهيئة حل الشركة جاز لكل مساهم وللوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل الشركة وتصفيتها .

تقرير حول المتطلبات القانونية الأخرى :

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن القوائم المالية متفقة معها

دمشق في ٢٠١٦/٧/٢٨ المحاسب القانوني مصطفى بديع الجاجة

بعد أن قدم مدقق الحسابات الأستاذ مصطفى بديع الجاجة رأيه في البيانات المالية والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ وشهادة مدقق الحسابات، فورا تدخلت مندوبة الوزارة السيدة ناديا نواف عريج رئيس قسم الشركات في مديرية التجارة بالسويداء، وطلبت من الحضور التصويت على تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية وتقرير مدقق الحسابات كل فقرة على انفراد والمعترض يرفع يده، هنا تدخل رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة وطلب من مندوبة الوزارة التريث بالتصويت لبعد مناقشة التقارير لكنها أصرت على طلب التصويت، مما اضطر رئيس الجلسة بمطالبتها الالتزام بالمهمة الموكلة إليها من قبل الوزارة حسب الفقرة /٤/ المادة رقم /١٧٧/ من قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ " تقتصر مهمة مندوب الوزارة على التأكد من نصاب الجلسة وقانونيتها وصحة التصويت"، أما طريقة التصويت يقررها رئيس الجلسة، وهذا النقاش بين رئيس الهيئة العامة ومندوبة الوزارة خلق جو من الفوضى في الصالة بين المساهمين مما اضطر رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة أن يطلب من الحضور متابعة الجلسة والالتزام بجدول الأعمال.

فتح السيد رئيس مجلس الإدارة باب الحوار وطلب من السادة المساهمين أن يكون النقاش ضمن جدول الأعمال، لذلك يجب فصل أي نقاش خارج جدول الأعمال لبعد استكمال برنامج الجلسة، وعلى الراغبين بالحوار تسجيل أسمائهم وكمية الأسهم التي يمثلونها.

* - المساهم ياسر محمد الشمار يملك ٨٠٠ سهم، قدم مذكرة خطية أعطى فيها الحق لنفسه أن يتكلم باسم الهيئة العامة ، وملخصها اعتراضه على إدارة الشركة والمطالبة بتسمية الدكتور حسين القاضي مدققا لحسابات الشركة، وتعيين لجنة تحقيق في واقع الشركة، كما قدم إدعاء ضد رئيس الشركة والعضو المفوض بعدم قانونية إقراض الشركة وتعاطي فائدة على القروض، ويرفض باسم الهيئة العامة الموافقة على تقرير مجلس الإدارة، ويطلب تغيير مجلس الإدارة، وطلب أيضا بتشكيل لجنة تحقيق من قبل هيئة الأوراق المالية.

*- **المساهم عطا الله رضوان يملك ١٠٠٠ سهم** ،قال بأنه يدعم كافة مقترحات المساهم ياسر الشعار ورئيس مجلس الإدارة يقدم هدايا من الشركة باسمه واسم أبناءه ورفع بيده لاصق كتب عليه تقدمة من شحاذة صلاح الدين وأولاده، وأطالب بتغيير مجلس الإدارة واستبداله بإدارة جديدة قادرة على إنقاذ الشركة.

*- **المساهم حسين محمد أبو عسلي يملك ١٠٦.٠٠٠سهم** قدم مذكرة خطية ملخصها بأن السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد خاطب مجلس الوزراء الجديد قائلا أن تعطيل الإنتاج هو من الفساد الذي يجب محاربته، وادعى بأن الشركة غارقة بالديون ، الشركة تطلب من المتعاقدين معها على العمل توقيع استقالتهم بشكل مسبق، عدم صمود العمال والفنيين بالشركة، وقال أيضا القانون لا يسمح لأعضاء مجلس الإدارة أن يتاجروا بأي جزء من أموال الشركة فكيف يحق لرئيس مجلس الإدارة إقراض الشركة، هل يتم شراء العبوات وغيرها بطريقة واضحة، الشركة توزع هدايا إلى جمعيات وأصدقاء، كما قال بأنه قابل السيد أبو سليم مدير مكتب السيد الرئيس وسلمه رسالة خطية، كما قال بأنه قابل السيد مخلوف مخلوف مدير إدارة التنمية الزراعية وقد بلغه بأنه أرسل المدير العام للشركة السورية السعودية للاطلاع على وضع الشركة ولم يسمح السيد رئيس مجلس الإدارة بأخذ أي معلومات وتكررت الزيارة أكثر من مرة دون فائدة، وقال إذا لم يتم تغيير رئيس مجلس الإدارة فلا نستطيع التعاون معكم، حصل تحقيق من قبل النائب العام بالسويداء مع رئيس مجلس الإدارة وابنه ولا نعلم لغاية الآن نتيجة هذا التحقيق، هناك دراسة من شركة بيمو التابعة لبنك بيمو السعودي الفرنسي تقول بأن الشركة يجب أن تربح سنويا ٨ مليون دولار أمريكي، رئيس مجلس الإدارة يقوم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ويستبعد المحاسبين المحليين المعروفين أمثال الدكتور حسين القاضي، ويجلب محاسبين لعلاقته الشخصية بهم من خارج المحافظة لا أحد يعرفهم، **وإذا كانت العدالة القضائية والقانونية لم تفلح إلى الآن لوضع حد لمن يدمر شركة العصير فأخشى ما أخشاه أن يتم تحقيق العدالة بواسطة من وصل إلى حد اليأس ويأخذ حقه بيده وعلى طريقته وأنا هنا أحذر،** وأخير اعتقد بأن الحل هو استبدال رئيس مجلس الإدارة.

*- **السيدة ناديا عريج مندوبة الوزارة سلمت رئاسة الجلسة الشكوى الخطية التي كانت بحوزتها الموجهة إلى مدير التجارة بالسويداء من المساهم حمد أسعد عمرو الذي يملك ٥٠٠٠ سهم** ، وطلبت تلاوتها على السادة المساهمين الحضور في الجلسة، وتمت تلاوتها على سمع الحضور في الجلسة، ملخصها شبيه بالمذكرة التي قدمها العام الماضي وملخصها، منذ التأسيس الخط البياني للشركة في انحدار، سبب الانهيار شحاذة صلاح الدين وولده، قدم عدة ملفات جميعها وصلت إلى السلطة المتعلقة بالشركات ولم يلحظ إيجاب، تقدم بطلب العام الماضي تشكيل لجنة لدراسة وتقييم الشركة من الجهات المسؤولة لم تدرس الطلب لأنه خارج جدول الأعمال، يطالب بمساعدة المساهمين من انهيار الشركة، كلف السيد نبيه صبح بالإدارة التنفيذية مع كافة الصلاحيات إلا أنه لاقى التهديد والوعيد والاعتداء عليه ليلا ولم يحقق في هذا الموضوع.

*- **السيد نبيه صبح نائب رئيس مجلس الإدارة يملك ١٠٠.٠٠٠ سهم قدم مداخلة خطية علما بأنه لا يحق لأعضاء مجلس الإدارة تقديم مداخلات غير مدرجة في جدول الأعمال**، ومع ذلك تم سماعها وملخصها الاعتذار من السادة المساهمين عن تنفيذ الوعد الذي أعطاه للمساهمين العام الماضي عندما كان مكلف بمنصب المدير العام للشركة بتوزيع أرباح على المساهمين، ولم يتمكن من ذلك بسبب تراجع المستثمر وعدم موافقة مجلس الإدارة على تضمين الشركة الذي كان قد بنى عليه آمالا كبيرة بأن ضمان الشركة ١٥ مليون وقيمة البضائع الجاهزة ٨٥ مليون ولو تحقق ذلك لكان سدد قسم من دين المصرف الصناعي ووزع قسم على المساهمين وعمل احتياطي ١٠% ، الذي لم يودع قرش واحد منه في المصرف وبقي وهميا وورقيا بسجلات الشركة، كذلك بين بأن الشركة تمر بمعاناة كبيرة اعترضت أعماله ومع ذلك حقق أرباحا مقبولة، وأعطى أمل للمساهمين بأن الشركة بخير لكنها بحاجة لدعم وسيولة نقدية، ونوه بأن الخسائر هي خسائر دفترية ورقية فقط وحسب القانون يجب ادخار احتياطي اهتلاك بنسبة ١٠% لتجديد آلاتها والإدارة لم تودع خلال ٢٣ عام أي مبلغ تحت هذا البند، والشركة بحاجة لمادة المازوت بحدود ثلاثون ألف لتر شهريا لكنها لا تحصل إلا على ٢٠٠٠ لتر شهريا.

*- قام المهندس بهيج رشيد الطويل ممثل غرفة الزراعة بالسويداء التي تملك ٥٠٠٠ سهم بالرد على مداخلة السيد نبيه صبح معترضا على المداخلة التي قدمها خاصة فيما يتعلق بالأرباح التي حققها السيد نبيه صبح خلال عملة كمدير عام حيث بين بأن في التجارة أي سلعة تحقق ربح ولكن في الشركات الربح يتعلق في كمية الإنتاج والتسويق حيث المصاريف والتكاليف كبيرة بدليل أن الشركة لم تحقق أرباح كما يدعي بل حققت خسائر كبيرة خلال هذا العام، والإدعاء بأن مجلس الإدارة اعترض على قرار الهيئة العامة فهذا أيضا غير صحيح، والمستثمر انسحب بملأ إرادته ولم يوافق على شروط الضمان التي طلبتها الإدارة بناء على قرار الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها العام الماضي، وهذا حق من حقوقها.

السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة أجاب على مداخلات السادة المساهمين بشكل جماعي:

كفانا مهاترات وتقديم طروحات وضياع الوقت في قضايا بعيدة كل البعد عن الأمور الهامة، أمامنا قضايا أكبر وأهم يجب أن نبحثها مستقبل الشركة معاناة الشركة في ظروف الحرب القاهرة، أيها السادة من التذكير وليس التكرار بأن الشركة ومنذ بداية التأسيس استنزفت رأس المال العامل بشراء خطوط إنتاج ومباني وعقارات بحيث أصبح كامل رأس المال

مستثمر بأصول ثابتة، وبقيت الشركة نتيجة ذلك بدون رأسمال عامل حيث اعتمدت على التمويل المصرفي ولم تتمكن من الحصول على التمويل الكافي لتشغيل المصنع بطاقته الإنتاجية، وهذه مشكلة الشركة الكبرى، والآن يجب أن نحمد الله بأن الشركة لديها أصول ثابتة كبيرة ارتفعت أسعارها عشرات المرات وأعطت قيمة كبيرة لهذه الأصول.

التكاليف الاستثمارية للشركة في بداية التأسيس كانت قيمتها عشرة ملايين دولار أمريكي أي ما يعادل خمسمائة مليون ليرة سورية والشركة اليوم قيمتها تتجاوز أربعة مليارات ليرة سورية وهذا الفارق الكبير إذا تم بيع الشركة أو تصفيتها فهذا المبلغ يوزع على المساهمين كل حساب مساهمته، لذلك لا يجوز أن نفكر دوما بالخسارة، لا شك بأن الربح مطلوب في أي عمل صناعي أو تجاري، لكن الظروف التي مرت بها الشركة فرضت هذا الواقع وهذه الخسائر التي يمكن إطفائها بسرعة فائقة إذا توفر للشركة التمويل الكافي للعمل ضمن الطاقة الإنتاجية.

كما وأنه لا بد من التوضيح بأن رئيس مجلس الإدارة وإبنه لا يتعاطون أي نوع من التجارة مع الشركة، لكن للضرورة القصوى يقدمون قروض إنعاشية في أكثر الأحيان لتستمر الشركة أبوابها مفتوحة ولولا هذه القروض لكانت الشركة أغلقت أبوابها منذ زمن بعيد، والقروض قدمها السيد رئيس مجلس الإدارة لتسديد قرض البنك الفرنسي عام ١٩٩٨، وقدم أيضا مبلغ بحدود ستة عشرة مليون ليرة سورية لدفعة حسن النية لجدولة قرض المصرف الصناعي على المرسوم رقم ١٢١ لعام ٢٠١١ لتستفيد الشركة من الإعفاءات من الفوائد وغرامات التشغيل، وقروض صغيرة إما لشراء مازوت أو لدفع رواتب في بعض الأحيان وقروض أخرى لتسديد دفعات للموردين، وجميع هذه القروض يقدمها للشركة منذ بداية التأسيس، لأنها تعمل بدون رأسمال عامل، وذلك بسبب التوسع بشراء خط إنتاج جديد خارج عن الدراسة الاقتصادية ومن حساب رأس المال العامل، والقروض يقدمها عند الضرورة القصوى ، والفائدة التي تدفع له بعلم وموافقة مجلس الإدارة فائدة رمزية قدرها ٧% سنويا على الحساب الجاري المدين بالليرة السورية، و ١% سنويا على القرض بالدولار الأمريكي، بينما المصارف تتقاضى فائدة أكبر بكثير، وهذه القروض تظهر في الميزانية الختامية لكل عام وتتم الموافقة عليها من قبل الهيئة العامة.

كما وأن مجلس الإدارة حاول جاهدا إيجاد شريك ممول لرأس المال، وبعد بحث وجدنا بعض المستثمرين السوريين ولكن تبين بأنهم يطمعوا بشراء الشركة بسعر تكلفتها القديمة وليس حسب التضخم الذي حصل وحسب الأسعار الراهنة، ونحن نطمح بإيجاد مستثمر يتفهم الواقع والقيمة الحقيقية لتكلفة الاستثمار ويكون ممول لرأس المال العامل لتسليمه إدارة الشركة بدون قيد أو شرط يكفي أن يدخل كشريك ممول ويستلم الإدارة كاملة، هذه هي الظروف التي تعاني منها الشركة.

ومنذ فترة وجيزة جاءنا مستثمر مغترب من أبناء المحافظة السيد جهاد حسين أبو عسلي وأبدى الرغبة في شراء الشركة أو شراء أسهم آل صلاح الدين، ورحبنا به أجمل ترحيب، وحصل حوار بيننا استمر لفترة طويلة ، وبعد عدة اجتماعات تمهيدية، تم اجتماع بحضور محامي المستثمر الأستاذ وليد أبو عسلي ومدقق الحسابات الأستاذ جميل أسعد حاتم، وقدمنا لهم كافة المعلومات عن الشركة وعن كيفية التعامل مع هذه القضية، بعد أن اتصلنا مع رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية، ورئيس السوق المالية السورية ومع مدقق الحسابات السابق الأستاذ ناظم القادري بصفتهم خبراء في هذه القضايا، والجميع أبدوا رأيهم بأن الشركات المساهمة المغفلة لا يجوز بيعها ولكن يمكن زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم بقيمة الزيادة المطلوبة، والمستثمر أو المساهم الجديد يمكنه شراء كامل الأسهم أو جزء منها وللحفاظ على حق المستثمر وحقوق المساهمين هناك طريقتان للتعامل مع هذه القضية، الأولى يمكن إعادة تقييم الأصول الثابتة من خلال خبراء محلفين وهذا الموضوع يجب أن يكون مقرون بمصداقية مطلقة من المستثمر الجديد بسبب التكاليف الباهظة والوقت الذي تتطلبه إعادة التقييم ونظرا للتضخم الكبير فيمكن الحصول على أرقام كبيرة قد تكون مخيفة بالنسبة للمستثمر الجديد، لذلك هناك طريقة ثانية وهي الأفضل والأسهل وتحقق ربح مباشر قد يستسيغه المستثمر الجديد، والعملية هي العودة للتكلفة الاستثمارية البالغة قيمتها (١٠.٠٠٠.٠٠٠ $) عشرة ملايين دولار أمريكي مسجلة أصولا أمام هيئة الاستثمار السورية وأمام وزارة الصناعة وفي سجلات الشركة الرسمية وحساباتها، وإذا حولنا هذا المبلغ على الليرة السورية بمعدل (٤٨٠ ل.س) للدولار فتكون القيمة الكلية أربعة مليارات وثمانمائة مليون ليرة سورية، وإذا قسمنا هذا المبلغ على عدد الأسهم البالغة أربعة ملايين سهم فتكون قيمة السهم الواحد (١.٢٠٠ ل.س) وبذلك يمكن إصدار أسهم جديدة بقيمة زيادة رأس المال المطلوب وتباع الزيادة للمستثمر الجديد بقيمة السهم ناتج التقسيم السابق، وبهذه الطريقة يتساوى المستثمر الجديد مع المساهمين القدامى، وأي ربح يحصل في حال تصفية الشركة أو إعادة تقييم أصولها يكون للمستثمر الجديد نصيب فيها، وقد عرضنا كل هذه الأمور على المستثمر السيد جهاد أبو عسلي بحضور المحامي الأستاذ وليد أبو عسلي ومدقق الحسابات الأستاذ جميل حاتم وطلب التريث لجلسة لاحقة، وفي الجلسة اللاحقة جاء يعرض علينا شراء أسهم شحاذة صلاح الدين بل أسهم آل صلاح الدين، من خلال مقايضة على مباني يملكها في فنزويلا، وقد رفضنا هذا العرض وقدمنا له نصيحة أن يحتفظ بأمواله وإذا كانت لديه الرغبة باستثمار صحيح وناجح وإذا كان يرغب بإنجاح هذه الشركة الوطنية يجب أن يتخلى عن فكرة شراء أسهم من المساهمين لأن شراء الأسهم لا يحل مشكلة الشركة ولا يحقق له أي مكسب، الشركة بحاجة إلى مستثمر ممول لتشغيل المصنع وبحاجة لمساهمة لا تقل في الوقت الراهن عن مليون دولار

أمريكي فإذا كان لديه الإمكانية والرغبة الحقيقية عندها نثبت له ملكيته ونسلمه الإدارة التنفيذية فورا، وبالنتيجة لم يزل الحوار مستمر مع هذا المستثمر وكلنا أمل أن نصل معه إلى نتيجة إيجابية.

أيها السادة مجلس الإدارة يتقبل كافة الانتقادات بصدر رحب لكننا دوما نتساءل لماذا لا نهتم بمعاناة الشركة وتعثرها وتشكيل لجنة اقتصادية للبحث في كيفية إيجاد السيولة النقدية لتشغيل الشركة ومحاسبة المدراء السابقين الذين تتم تسميتهم في كل جلسة ومنهم من أساء للشركة وسبب لها خسائر كبيرة، ومنهم من ارتكبوا أخطاء فادحة وكفت يدهم عن العمل وقضاياهم منظورة أمام القضاء.

أما بالنسبة للهدايا التي يقدمها رئيس مجلس الإدارة للجمعيات الخيرية ولأصدقائه، فهو يقوم بشراء كميات من المواد الغذائية من الشركة بموجب فواتير نظامية تباع له بسعر الوكيل وتحسم قيمتها فورا من حسابه الدائن بالشركة، وبمعرفة وموافقة أعضاء مجلس الإدارة، ويقدمها مساعدات للجمعيات الخيرية ولأصدقائه باسمه واسم أولاده وهذا حق من حقوقه، والشركة لا تقدم هدايا إلا ما ندر لبعض زوارها من خارج المحافظة ضمن بند الدعاية والإعلان.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المفوض كانوا يعملون بدوام كامل بالشركة ولا يتقاضون أي راتب سوى هذا المبلغ الزهيد ثمن بنزين لسياراتهم الخاصة التي يستعملوها أيضا بدون أي أجر، أما المدير العام نائب رئيس مجلس الإدارة يتقاضى مبلغ خمسون ألف ليرة سورية أجر سيارته الخاصة مع البنزين، ويقول بأنه لا يتقاضى راتب من الشركة، لكن الشركة لحاجتها لمدير عام ولعلمها بأن أي مدير عام سوف يتقاضى راتب لا يقل عن هذا المبلغ، لذلك وافق مجلس الإدارة على دفع هذا التعويض للمدير العام السيد نبيه صبح نائب رئيس مجلس الإدارة.

أما بالنسبة للمبيعات وعدد الزبائن فالشركة لديها الكثير من الزبائن القسم الأكبر منهم متعطل عن الشراء بسبب قرار الإدارة البيع نقدا، والمبيعات بشكل عام متدنية جدا بالنسبة لحجم وإمكانيات الشركة والمبيعات التي تحققت في عام ٢٠١٥ لا تكفي لتغطية الرواتب والأجور ومصاريف الإنتاج ومتمماته الكثيرة فكيف يمكن أن نقول بأن الشركة حققت أرباح والكلام الغير دقيق وغير موزون يسبب متاعب للشركة ولقائله مبيعات الشركة تتم بموجب فواتير نظامية تدخل في سجلاتها اليومية، لذلك الادعاء الباطل مؤسف جدا، **ولا** يمكن العمل في هذا الجو من المهاترات وعدم الالتزام بمناقشة جدول الأعمال بشكل دقيق.

كذلك الإدعاء على مجلس الإدارة بعدم الالتزام بقرارات الهيئة العامة فيما يخص المستثمر الذي قدمه السيد نبيه صبح فهذا الادعاء باطل وغير صحيح الهيئة العامة كلفت مجلس الإدارة بدراسة الموضوع من كافة الجوانب وتبين بأنه غير مجدي من ناحية ومن ناحية ثانية المستثمر تراجع لعدم إمكانيته بالدفع مسبقا قيمة الإنتاج التام وقيمة الضمان، ويمكن العودة لقرار الهيئة العامة السابق.

- السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة أجاب وبشكل جماعي على كافة الأسئلة التي تقدم بها بعض المساهمين بالإضافة لشرح الوضع في الشركة وأجاب على المذكرة التي تليت باسم المساهم حمد عمرو، ، وإذا كان لديكم مداخلات أخرى أو أي تساؤلات قبل أن نقفل باب الحوار وننتقل للتصويت على تقرير مجلس الإدارة، والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١، وتقرير مدقق الحسابات عن البيانات المالية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ والخطة الإنتاجية لعام ٢٠١٥، للموافقة عليهم وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، ولم يتلقى أي مداخلة أو اعتراض أو سؤال جديد، وبذلك أغلق باب الحوار حول الفقرات الخمسة الأوائل من جدول الأعمال لعرضها على التصويت.

٥ - الفقرة الخامسة /٥/ من جدول الأعمال: مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 31/12/2015 وتقرير مدقق الحسابات والتصويت عليهم، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

- طلب السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة من السادة الحضور التصويت على تقرير مجلس الإدارة، والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١، والخطة الإنتاجية لعام ٢٠١٦، وتقرير مدققي الحسابات، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وذلك برفع اليد للمعترضين على التقارير، وكلف مراقبين الجلسة الأستاذ ناصر سليمان الدهني والمهندس بهيج رشيد الطويل، تسجيل الأسماء وكمية الأسهم التي يمثلها كل واحد، وتم تسجيل الأسماء التالية:

- ـ حسين أبو عسلي يمثل ١٠٦.٠٠٠ سهم
- ـ ياسر الشعار يمثل ٨٠٠ سهم
- ـ نايف أبو خليل يمثل ١٠٠٠ سهم
- ـ احسان أبو عسلي يمثل ٢٥٠ سهم
- سلمان اشتي يمثل ١٠٠ سهم
- ف}اد الخطيب يمثل ٣٠٠ سهم
- فوزات عرار يمثل ٢٥٠ سهم
- عطا الله رضوان يمثل ١٠٠٠ سهم
- رضا رضوان يمثل ١٠٠ سهم
- حمد الجرماني يمثل ٢٠٠ سهم
- علي مزهر يمثل ٥٠ سهم
- نواف أبو عسلي يمثل ٢٥٠ سهم
- هادي رضوان يمثل ١٥٠ سهم
- مجموع أسهم المعترضين على التقارير بلغ /١١٠.٤٥٠ سهم بنسبة / ٠.٠٢٧٦١٢٥ %
- مجموع أسهم الموافقين على التقارير بلغ /١.٨٥٠.١٣٧ سهم بنسبة /٠.٤٦٢٥٣٤٢٥%/

وبذلك تم التصويت والمصادقة بالأكثرية الساحقة بنسبة ٠.٤٦٢٥٣٤٢٥ % من الحضور على تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١، والخطة الإنتاجية لعام ٢٠١٦، وتقرير مدقق الحسابات عن البيانات المالية والحسابات الختامية الموقوفة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١، وأبرئت ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، جرى ذلك بحضور ممثلة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيدة ناديا نواف عريج، التي طلبت متابعة الجلسة حسب جدول الأعمال.

٦ - انتخاب مدقق حسابات لعام 2016 من المدققين المدرجة أسمائهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة اقترح على السادة الأعضاء الحضور إذا كان لديهم الرغبة بإعادة تكليف مدقق الحسابات الأستاذ مصطفى بديع الجاجة، اعترض المساهم ياسر الشعار وطلب تكليف الدكتور حسين القاضي رئيس شركة TADMOR للتدقيق، عند ذلك طلب السيد رئيس مجلس الإدارة التصويت على انتخاب مدقق حسابات لعام ٢٠١٦ من الأسماء التي عرضت وهي الأستاذ مصطفى بديع الجاجة، والدكتور حسين القاضي رئيس شركة TADMOR للتدقيق، برفع اليد لمن يرغب بانتخاب الدكتور حسين القاضي رئيس شركة TADMOR للتدقيق لتكليفه بتدقيق حسابات الشركة عن عام ٢٠١٦ وقد رفع أيديهم كل من المساهمين التالية أسمائهم:

- ـ حسين أبو عسلي يمثل ١٠٦.٠٠٠ سهم
- ـ ياسر الشعار يمثل ٨٠٠ سهم
- ـ نايف أبو خليل يمثل ١٠٠٠ سهم
- ـ احسان أبو عسلي يمثل ٢٥٠ سهم
- سلمان اشتي يمثل ١٠٠ سهم
- ف}اد الخطيب يمثل ٣٠٠ سهم
- فوزات عرار يمثل ٢٥٠ سهم
- مجموع أسهم الذين رفعوا أيديهم للتصويت لشركة TADMOV التي يرأسها الدكتور حسين القاضي بلغ /١١٠.٤٥٠ سهم بنسبة / ٠.٠٢٧٦١٢٥ %
- مجموع أسهم الموافقين على انتخاب الأستاذ مصطفى بديع الجاجة بلغ /١.٨٥٠.١٣٧ سهم بنسبة /٠.٤٦٢٥٣٤٢٥%

عطا الله رضوان يمثل ١٠٠٠ سهم
رضا رضوان يمثل ١٠٠ سهم
حمد الجرماني يمثل ٢٠٠ سهم
علي مزهر يمثل ٥٠ سهم
نواف أبو عسلي يمثل ٢٥٠ سهم
هادي رضوان يمثل ١٥٠ سهم

ونتيجة التصويت كانت للأكثرية الساحقة ، وبذلك فاز بالتصويت الأستاذ مصطفى بديع الجاجة وتم تكليفه لتدقيق حسابات الشركة عن عام ٢٠١٦ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

٧ - انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة لمعالجة الفقرة ٧ السابعة من جدول الأعمال مناقشة مضمون المادة 103 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 التي تنص على " إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع لتقرر إما إطفاء الخسائر، أو تخفيض رأس المال بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا، أو حل الشركة وتصفيتها.

أيها السادة إن مجلس الإدارة ومنذ سنوات يدعوكم للاجتماع لمناقشة المادة ١٠٣ من قانون الشركات هذه المادة المجحفة بل الظالمة بحق الشركات الصناعية، خاصة في ظروف شبيهة بظروف شركة عصير الجبل المساهمون غير قادرين على إطفاء الخسائر، ولم يبقى أمامهم فرصة لتخفيض رأس المال لأنه استنزف بالكامل نتيجة اهتلاك آلات ومباني وجميع هذه الخسائر تعتبر خسائر دفترية، لأن المصنع لم يزل قائم بكامل تجهيزاته وخطوط 'نتاجه والمباني والعقارات التي تملكها الشركة لم تزل قائمة ومع ذلك لم يبقى أمامنا بالنسبة للقانون سوى تصفية الشركة، وهذا مؤسف جدا خاصة في ظل ظروف الحرب التي نمر بها مصانع احترقت ودمرت، وأخرى سرقت وهاجرت، والقليل من المصانع المتبقية ومنها شركة عصير الجبل التي تصنع المنتج الزراعي، وتدعم الأمن الغذائي، هذا المصنع يستحق التقدير والتكريم لصموده وبقائه مستمرا بالعمل والعطاء يدفع الرواتب والأجور لعماله في الوقت المحدد، واعتقد بأن المطلوب منكم هو الصمود والتصدي لأي مؤامرة حتى لو كانت قانونية من تصفية الشركة في الوقت الراهن لأن تصفية الشركة يعتبر خيانة وطنية.
أيها السادة شركتنا لديها خسائر دفترية تراكمية نتيجة اهتلاك الآلات والمباني، لكن يمكن القول بأنها استعادت عافيتها نتيجة التضخم المالي الذي حصل وارتفاع أسعار خطوط الإنتاج والمباني والعقارات التي تملكها وأصبحت قيمة أصولها الثابتة عشرات الأضعاف عما كانت عليه سابقا، لذلك لا بد من إعادة تقييم أصولها الثابتة استنادا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ الذي يسمح للشركات الخاسرة من إعادة تقييم أصولها الثابتة لتظهر قيمة أصولها الثابتة التي تجاوزت الخسائر

بأضعاف مضاعفة وبذلك تستعيد اعتبارها أمام الرأي العام والمصارف والتجار والصناعيين، ويصبح من السهل عليها إيجاد السيولة النقدية من خلال المصارف أو من خلال مستثمر جديد ممول.

والآن أنتم أصحاب القرار إما تصفية الشركة أو زيادة رأس المال بقيمة لا تقل عن ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س أو متابعة البحث عن مستثمر ممول لرأس المال العامل، وبعد حوار بين السادة الأعضاء تبين بأن المساهمين لا يوجد لديهم إمكانية إطفاء الخسائر في الوقت الراهن، كذلك لا توجد إمكانية لتخفيض رأس المال بسبب الخسائر الدفترية، وبغض النظر عن معاناتنا وخسائرنا نطلب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومن هيئة الأوراق والأسواق المالية، مساعدة الشركة والتريث في اتخاذ أي قرار ينتج عنه تصفية الشركة تنفيذا لنص المادة ١٠٣ من قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ لأننا في حالة حرب تستدعي الوقوف عندها، كما وأن الشركة كما تحدثنا سابقا زادت قيمة أصولها الثابتة أضعاف خسائرها بعدة مرات، لذلك لا بد من التريث حتى نجد الحل المناسب، وقرر السادة المساهمين الحضور بالإجماع الصمود ومتابعة العمل وطلب من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية السماح للشركة بإعادة تقييم أصولها الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ الذي يسمح بإعادة تقييم الأصول الثابتة، بغية تعويم الشركة من جديد لتتمكن من متابعة المسيرة.

٨ - انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة لمعالجة الفقرة الثامنة البحث في إمكانية زيادة رأسمال الشركة بمبلغ / 500.000.000 ل.س/ خمسمائة مليون ليرة سورية من خلال إصدار خمسة ملايين سهم قيمة السهم /100 ل.س/ مائة ليرة سورية وطرحها على الاكتتاب العام.

أيها السادة لقد ورد إلينا من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وهي الجهة الوصائية على الشركات المساهمة المغفلة ، الكتاب رقم ٧٧٨/ص-إم تاريخ ٢٠١٦/٠٧/٠٨ والمسجل لدينا بالوارد تحت رقم ٨٢٤٨ تاريخ ٢٠١٦/٠٧/١٩ الذي بموجبه تطلب علينا عدم مناقشة الفقرة الثامنة من جدول الأعمال وهي البحث في إمكانية زيادة رأسمال الشركة بمبلغ / 500.000.000 ل.س/ خمسمائة مليون ليرة سورية من خلال إصدار خمسة ملايين سهم قيمة السهم /100 ل.س/ مائة ليرة سورية وطرحها على الاكتتاب العام ريثما تحل مشكلة الشركة مع المادة /١٠٣/ من قانون الشركات رقم ٢٩* لعام ٢٠١١ ، ونحن نزولا عند طلب الهيئة سنؤجل البحث في مناقشة هذه الفقرة من جدول الأعمال للعام القادم.

٩ - انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة لمعالجة الفقرة التاسعة من جدول الأعمال: البحث في طلب موافقة وزارة المالية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق والأسواق المالية، بإعادة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار الدولي للمحاسبة رقم /٢٩/ نظرا للتضخم المالي الذي حصل وارتفاع أسعار العقارات والمباني وخطوط الإنتاج، لإعطاء صورة حقيقية عن واقع الشركة أمام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهيئة الأوراق والأسواق المالية، وأمام المصارف والتجار والمراجع الاقتصادية والمالية والمساهمين والرأي العام.

أيها السادة لتثبيت حقوق الملكية للمساهمين وإعطاء صورة حقيقية عن واقع الشركة أمام المراجع الاقتصادية والمالية والشركاء لتشجيعهم على الصمود في هذه المعركة الوطنية، لا بد من إعادة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار الدولي للمحاسبة المتبع في سوريا حاليا، والشركة بغض النظر عن الخسائر الدفترية الناتجة عن اهتلاك آلات ومباني وخطوط إنتاج، لم تزل قائمة بكامل تجهيزاتها وخطوط إنتاجها وعقاراتها التي زادت أثمانها عشرة أضعاف أو أكثر مما كانت عليه سابقا نتيجة التضخم المالي وغلاء الأسعار ، إن شركة عصير الجبل الطبيعي تملك مصنع قائم على مساحة من الأرض قدرها /٦٠.٠٠٠/م ستون ألف متر مربع في منطقة إستراتيجية، غرب مدينة السويداء، حيث شيدت المباني الصناعية، والمباني الإدارية، والخدمية، والساحات والحدائق وهي موزعة بالشكل التالي: /٨٠٠٠/ متر مربع مباني صناعية، /٢٠٠٠/ متر مربع مباني الإدارة، /٢٠٠٠/ متر مربع أبنية خدمية متممة للمصنع، /١٥٠٠٠/ متر مربع طرق داخلية وحدائق وساحات ضمن المصنع، /٣١٠٠٠/ متر مربع مساحات غير مستخدمة حاليا، جاهزة للتوسع في أي وقت.

إضافة لعشرة خطوط إنتاج جميعها من مادة الستانليس غذائي ٣١٦ وهذا مثل الذهب عيار ٢٤ لا يعتق ولا يصدأ وآبار جوفية والكثير من التجهيزات الخدمية، ومن أجل حمايتها من سلبيات المادة ١٠٣ من قانون التجارة، لا بد من إعادة تقييم أصولها الثابتة لذلك أقترح أن نطلب من وزارة المالية، ومن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، الموافقة على إعادة تقييم أصول الشركة الثابتة استنادا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ الذي يسمح للشركات في ظروف التضخم المالي من إعادة تقييم أصولها الثابتة لإعطاء صورة حقيقية عن وضع الشركة المالي لتتمكن من الاستمرار في العمل، وفي مثل هذه الحالة تتغير النظرة للشركة وتستعيد اعتبارها ويصبح من السهل عليها إيجاد قروض مصرفية جديدة، أو تمويل رأس المال العامل من خلال مستثمر جديد ممول، أو المشاركة مع إحدى الشركات العامة أو الخاصة، ونظرا لعرض هذا الموضوع سابقا ولم يتخذ القرار النهائي أو الموافقة من الجهات المسؤولة واعتبار هذا الحل هو الأمثل فقد تمت الموافقة بالإجماع على طلب الموافقة من الجهات المعنية بإعادة تقييم الأصول الثابتة لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة.

١٠ - انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة لمعالجة الفقرة ١٠ العاشرة من جدول الأعمال البحث في إمكانية جدولة قرض المصرف الصناعي على القانون رقم 26 لعام 2015 ودفع أقساطه في الوقت المحدد والاستفادة من إعفاء دفع غرامات التأخير .

أيها السادة المساهمين من القضايا الملحة أيضا البحث في إمكانية جدولة القرض الجاري المدين للمصرف الصناعي على القانون رقم 26 لعام 2015 المتضمن إعفاء المتعاملين من غرامات التأخير وجدولة القرض لمدة لا تتجاوز العشرة سنوات حسب قيمة القرض، وشروط الجدولة دفعة حسن النية بنسبة ٧% من قيمة القرض أي /٧.٠٠٠.٠٠٠ ل.س/ سبعة ملايين ليرة سورية، ومدة الجدولة التي تنطبق علينا /٥ سنوات/ والأقساط نصف سنوية قيمة القسط مع الفائدة بحدود /١٩.٠٠٠.٠٠٠ ل.س تسعة عشرة مليون ليرة سورية كل ستة أشهر والأقساط تشمل رأس المال + الفائدة، ولا يستفيد المتعامل مع المصرف من التسوية وفق أحكام هذا المرسوم من الحصول على أي قروض أو تسهيلات جديدة مباشرة أو غير مباشرة قبل تسديد كامل كتلة الدين وطيلة فترة التسوية، وهذه الشروط ليس بإمكان الشركة أن تنفذها في الوقت الراهن إلا في حال زيادة رأس المال لتتمكن الشركة من زيادة الإنتاج وزيادة المبيعات ودفع ما عليها للمصرف من استحقاق، أو بيع جزء من عقارات الشركة لتسديد قيمة القرض، وبعد الاطلاع على هذا الواقع تبين أنه ليس بالإمكان من جدولة القرض في الوقت الحالي ويجب السعي من أجل إيجاد حل أفضل للخروج من هذه الأزمة.

١١ - انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة لمعالجة البند ١١ الحادي عشر من جدول الأعمال موافقة الهيئة العامة غير العادية على تفويض مجلس الإدارة لدمج الشركة بشركة أخرى من القطاع الخاص أو المشترك أو العام، أو المشاركة مع مستثمر جديد ممول لرأس المال العامل، أو بيع جزء من أصول الشركة وممتلكاتها، للنهوض بالشركة واستمرار العمل .

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة من السادة الحضور التصويت والموافقة على ما ورد في البند الحادي عشر من جدول الأعمال، وبعد حوار بين السادة أعضاء الهيئة العامة غير العادية تمت الموافقة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة لدمج الشركة بشركة أخرى من القطاع الخاص أو المشترك أو العام، أو المشاركة مع مستثمر جديد ممول لرأس المال العامل، أو بيع جزء من أصول الشركة وممتلكاتها، للنهوض بالشركة واستمرار العمل.

***- بمناسبة انتهاء الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، اقترح السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة على السادة الحضور إرسال برقية باسم المجتمعين للسيد الرئيس الدكتور بشار الأسد لتقديم كلمة شكر لاهتمامه الدائم بالشركة، و تمت الموافقة بالإجماع على إرسال البرقية التالية:**

السويداء في ٢٨ /٢٠١٦/٠٧
صادر رقم ٩٩٩٦

سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد الموقر
رئيس الجمهورية العربية السورية

تحية طيبة وبعد

يتشرف رئيس وأعضاء الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة، المجتمعين اليوم الخميس في ٢٠١٦/٠٧/٢٨ ، في مقر غرفة التجارة والصناعة بالسويداء، والتي تتزامن مع انتصارات الجيش السوري البطل، بعد أن اختتموا اجتماعهم السنوي الذي ناقش أعمال الإدارة التنفيذية بالشركة عن عام ٢٠١٥، الذين يتقدموا من سيادتكم بخالص الشكر و الامتنان، على رعايتكم الكريمة ودعمكم المستمر لشركتنا، والثقة الكبيرة التي منحتموها لهذه الشركة الوطنية المتخصصة في تصنيع المنتج الزراعي الذي يساهم في الحفاظ على الأمن الغذائي الوطني، التي لم تزل صامدة ومستمرة بالعمل بأمانة وبجد و نشاط ، وتصدر الفائض للأسواق العالمية، وهي فخر للصناعة الوطنية.

كما وأننا نثمن عالياً مواقفكم الوطنية الشجاعة، و قيادتكم الحكيمة وتصديكم للهجمة الشرسة التي تشنها قوى الاستعمار الغربية، والصهيونية العالمية، من خلال الإرهاب التكفيري المبرمج الذي يعمل تحت عدة شعارات وتسميات، وهمه الوحيد هو تدمير سوريا، لكن جيشنا الأبي الباسل العقائدي بامتياز يقف لهم بالمرصاد وتدعمه القوى الشعبية الوطنية المخلصة والمقاومة لتحقيق النصر الأكيد بإذن الله، لتبقى سورية مركز فخر واعتزاز لكافة المواطنين الشرفاء والأحرار في العالم أجمع .

ونعاهدكم بالوقوف دوما خلف قيادتكم الحكيمة.

أدامكم الله ذخرا للوطن.

شركة عصير الجبل المساهمة المغفلة العامة

شحاذة صلاح الدين

رئيس الهيئة العامة غير العادية

نظرا لانتهاء أعمال الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة أقفلت الجلسة، وطلب رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة من الأستاذ معضاد حمود البكفاني ، مدون وقائع الجلسة تدوينها في سجلات الشركة الرسمية، كما شكر السادة الحضور على مشاركتهم.

شحاذة صلاح الدين
رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة غير العادية

معضاد حمود البكفاني
مدون وقائع الجلسة

بهيج رشيج الطويل
مراقب الجلسة

ناصر سليمان الدهني
مراقب الجلسة

مندوبة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرة الشركات بالسويداء
ناديا نواف عريج

أعتذر عن التوقيع على المحضر للأسباب المذكورة
في الكتاب الموجه للوزارة رقم/ ٤٩٢٧/ ١٢/ ص
تاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠١٦

ناديا عريج

صورة طبق الأصل

٢٥ تموز ٢٠١٧